المتبعة عند ممارسته لنشاط التمويل العقارى، وتغليب للمنفعة الإقتصادية كمردود لذلك ولتنمية النشاط الإستثمارى بالدولة.

- ثم عرضنا بعد ذلك للجرائم الإقتصادية المستحدثة التى وقعت فى الولايات المتحدة الأمريكية والتى لا نستطيع أن نصفها بغير عبقرية الإجرام، سواء ما تعلق منها بنشاط FLIPPING ومردوده السيء على الإقتصاد العقارى بصفة خاصة والإقتصاد الأمريكيى بشكل عام، ومنه إنتقلنا لما يسمى بسرقة المنازل House Stealing والتى وقفت المباحث الفيدرالية إزائها عاجزة عن الإدلاء بنصائح للحد منها فكان تصريحها بأن يأخذ المواطنين حذرهم والتأكد بشكل مستمر من المعاملات العقارية التى تمت بخصوص منزلهم كل شهر .
- وفى النهاية أفردنا بالدراسة والتحليل قاصمة الظهر ، الجريمة التى نالت من الإقتصاد الأمريكيى اشد نكاية ألا وهى الجرائم المتعلقة بالتمويل العقارى الثانوى subprime فنقوم بشرح وإيضاح المقصود بالتمويل العقارى الثانوى ومنه إنتقلنا للرهون العقارية عالية المخاطر ، فنوضح من خلالها كيف كانت السندات المدعومة بالرهون العقارية عالية المخاطر هى السبب الرئيسى فى الأزمة المالية بل إن صح التعبير من سمح بإستخدامها ، والتوسع فى سياسة الإقتراض من قبل البنوك دون وجود أصول مملوكة لها تسمح بهذا الإقتراض أى صار الإقتراض دون حد أقصى ، ولنا هنا ان نقول أن كل الجرائم السابق ذكرها إنما كانت نابعة من الرهون العقارية عالية المخاطر فالنصب ما كان ليتم دون تلك الرهون التى لا يتطلب لإصدارها التحقق من أى شيء ، فقط كان الدافع ورائها هو إصدار المزيد من القروض ليمكن توريقها وطرحها فى اسواق المال حيث المكسب الحقيقى.
- ومن ذلك عرضنا لدور المؤسسات الخاصة بتقييم الأدوات الإستثمارية ودروها الفاعل فى حدوث الأزمة والتى تعد أفعاله جريمة تمثلت فى تصنيف تلك